

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجامعة الإسلامية - غزة
كلية الشريعة والقانون
لجنة الدراسات العليا



قالب الخطط البحثية لطلبة الماجستير في كلية الشريعة والقانون

أولاً- محتوى خطة البحث:

- أ. عنوان البحث: هو التسمية المختارة للبحث والتي تعبر عن موضوعه، ويشترط في العنوان الآتي:
 - ١- أن يكون محدداً بمعنى أن يكون نصاً في الموضوع محل البحث.
 - ٢- أن يصاغ في صورة جملة تقريرية وليس في صيغة استفهامية - أي في صيغة سؤال.
 - ٣- يجب أن يكون بأقل قدر من الكلمات.
 - ٤- يجب أن يكون جديداً ومبتكراً.
 - ٥- يجب أن يكون مثيراً للانتباه، لكي يجذب الناس إلى قراءة البحث والاستفادة منه.

ب. مقدمة عامة:

تمثل المقدمة مدخلاً للبحث تحدد لمن يقرأها اتجاه البحث ومضمونه، ومقدمة البحث على الرغم من أنها لا تحتل من البحث سوى أسطر قليلة أو صفحة واحدة، إلا أنها تعطي للقارئ انطباعاً شمولياً عن موضوع ومشكلة البحث، وعليه فإن المقدمة يجب ان تشمل مجموعة من الفقرات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعنوان البحث.

ج. أهمية البحث:

يتم صياغة أهمية البحث من خلال قيام الباحث بالاجابة عن سؤالين يسألهما لنفسه، وهما لماذا قام باختيار هذا البحث؟. أو بعبارة أخرى، لماذا هذا البحث مهم من وجهة نظر الباحث؟. ثم ماذا ستضيف الدراسة من فوائد الى المجال العلمي محل البحث؟.

د. مشكلة البحث:

تعني موقف غامض بحاجة إلى تفسير .

بمعنى آخر: هي عبارة عن تساؤل أو بعض التساؤلات الغامضة التي قد تدور في ذهن الباحث حول موضوع الدراسة التي اختارها وهي تساؤلات تحتاج إلى تفسير يسعى الباحث إلى إيجاد إجابات شافية وواقية لها.

هـ. أسئلة البحث:

يتم اشتقاق الاسئلة من مشكلة البحث التي تمثل السؤال المركزي للبحث، وليس بالضرورة دائماً وضع أسئلة للبحث، ويمكن الاكتفاء بطرح مشكلة البحث.

و. فرضيات البحث

الفرض في اللغة هو رأي علمي لم يثبت بعد، أو افتراض على سبيل الجدل. بمعنى أن الفرض هو تخمين أو أستنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث في بداية دراسته مؤقتاً، وشرح ما يلاحظه من الحقائق والظواهر الخاص بمشكلة البحث. أو يمكن تعريفه بأنه تفسير مؤقت يوضح مشكلة ما أو ظاهرة ما. أو هو عبارة عن رأى مبدأى لحل مشكلة يحاول أن يتحقق منه الباحث بأستخدام المادة المتوفرة لديه.

ز. هدف البحث:

يذكر الباحث الغاية التي من أجلها قام ببحثه، كما يتعلق هدف البحث في أغلب الاحيان بمحاولة الباحث وضع حلول للمشكلة المطروحة من خلال البحث.

ح. نطاق وحدود البحث:

بمعنى النطاق الزمني والمكاني للبحث

ط. منهج البحث:

المنهج الذي سيقوم الباحث باختياره (الوصفي، التحليلي، الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، النقدي، المقارن) ، وهنا يجب أن يبين الباحث كيفية استخدامه للمنهج الذي قام باختياره، كما يجب أن يؤدي المنهج الذي يتم اختياره إلى عرض للمشكلة المطروحة ومحاولة الوصول إلى حلها.

ي. هيكلية البحث (تقسيم البحث)

التقسيم يأخذ المسميات الآتية. باب، فصل، مبحث، مطلب، فرع، أولاً، أ، ١. ثم يتم تقسيم ١ الى ١,١ و ١,٢ وهكذا في العدد ٢ و ٣... الخ

ك. الدراسات السابقة:

المقصود بالدراسات السابقة البحوث والدراسات التي تطرقت إلى موضوع البحث من قبل، وهنا لا يشترط ان تكون هذه الدراسات قد تناولت موضوع البحث بشكل كامل، فممكّن أن تكون قد تناولت جزء من الموضوع، أو تطرقت إليه بشكل غير مباشر، وهنا يراعي الباحث عند كتابة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، كتابة ملخص عن موضوع الدراسة السابقة يشمل مسمى الدراسة والمشكلة التي عالجتها وهدفها والنتائج التي توصل اليها الباحث فيها، ثم - وهذا هو الأهم - ما هي الاضافة التي سيضيفها الباحث في دراسته الجديدة؟. لأنه إذا لم يكن هناك اضافة فلا داعي لاعادة البحث في الموضوع.

ل. المراجع:

المراجع التي قام الباحث بجمعها لاعداد البحث، وهنا يلتزم الباحث بوضع قائمة في هذه المراجع عند تقديم خطته للاعتماد من لجنة الدراسات العليا في الكلية.

ثانياً- فيما يتعلق بتضمين موقف الشريعة في البحوث القانونية (برنامج القانون العام):

- ١- أيا كان المنهج المستخدم من قبل الباحث (برنامج القانون العام) يجب أن يلتزم بالإشارة إلى موقف الشريعة الاسلامية من الموضوع محل البحث أياً كان هذا الموقف (التأصيل الشرعي).
- ٢- في حال كان الموضوع القانوني محل البحث من الموضوعات المنظمة في الشريعة الاسلامية بشكل يمكن المقارنة معه، فهنا يلتزم الباحث ومشرفه باستخدام المنهج المقارن مع الشريعة الاسلامية بشكل كلي (مقارنة كل جزء من اجزاء البحث يتم التطرق له).

ثالثاً- فيما يتعلق بتضمين موقف القانون الوضعي في البحوث الفقهية (برنامج الفقه المقارن)

إذا كان الموضوع محل البحث من الموضوعات المنظمة بقوانين وضعية فهنا يلتزم الباحث (برنامج الفقه المقارن) بالاشارة الى مواد القانون الوضعي عند الحديث عن الأحكام الفقهية.

رابعاً- فيما يتعلق بالتطبيقات العملية داخل البحث:

أن يتم معالجة التطبيقات ضمن موضوعات الفصول (الدمج) وأن لا يتم افراد فصل خاص بها ضمن هيكلية البحث.

إنتهى